Quarterly refereed journal for studies & research (Educational & Human Sciences) Vol.4 - No.24

ISSN (Print) 2596 – 7517
ISSN (Online) 2597 – 307X

FULL PAPER

Analysis of the Relationship between External Debt and the General Budget Deficit in Iraq for the period 2004-2022

تحليل العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022

إعداد

الباحثة: دعاء ساجد عبطان
Doaa Sajid Abtan
Faculty of Administration And Economics
University of Fallujah
cae.h2448@uofallujah.edu.iq

أ.د. نزار ذياب عساف
Prof. Dr. Nazar Dheyab Assaf
Al-maaref University College
drnazar54@uoa.edu.iq

Abstract

This research aimed to analyze the relationship between external debt and the public budget deficit in Iraq based on semi-annual data covering the period (2004-2022), and the analytical approach was used for statistics and data, and the research found that increasing external debt leads to directing the available economic resources to fill the external debt service, and this would negatively affect the progress of the economic development process.The research recommended diversifying public revenue sources and not relying only on oil revenues and paying attention to the development of other revenues, especially tax, by reforming the tax system of legislation and laws in order to be more efficient and effective to finance the deficit in the public budget.

Keywords: External debt, Budget deficit

المستخلص:

استهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004–2022)، وقد تم استخدام المنهج التحليلي للإحصاءات والبيانات ، وقد توصل البحث الى استنتاج مفاده ان زيادة الدين الخارجي يؤدي الى توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لسد خدمة الدين الخارجي وهذا من شانه يؤثر سلباً على سير عملية التنمية الاقتصادية، ويوصي البحث بتنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات النفطية والاهتمام بتطوير الإيرادات الأخرى ولا سيما الضريبية ، عبر اصلاح النظام الضريبي من تشريعات وقوانين لكي يكون اكثر كفاءة وفعالية لتمويل العجز في الموازنة العامة في العراق .

الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي، عجز الموازنة العامة.

المقدمة

*البحث مستل من رسالة ماجستير

يعد العراق احد البلدان النامية التي تعاني من مشكلة المديونية الخارجية الناتجة عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاده في معظم قطاعاته الاقتصادية بسبب سوء إدارة واستخدام الموارد المادية والبشرية مما أدى الى زيادة اعتماد اقتصاده بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة، فضلا عن اهمال الدولة لمعظم القطاعات الاقتصادية المهمة مثل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة .....الخ فضلاً عن تعرض أسعار النفط الى تقلبات نتيجة للصدمات الخارجية وهذا من شأنه ان يؤدي الى تقليل الإيرادات وزيادة النفقات ،مما يؤدي الى حصول عجز في موازنته العامة ، وبالتالي اضطرار االعراق الى تمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي ، اذ انعكس حجم الدين الخارجي سلبا على النمو الاقتصادي وان زيادة حجم وتراكم الدين الخارجي أدى الى حصول عجز مزمن في الموازنة العامة للعراق فضلا عن التزام العراق بدفع جميع أقساط الدين العام والفوائد المترتبة عليه، .ونتيجة لتضخم حجم الديون الخارجية في ظل الازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ولد مشكلة المديونية وجعل الدين الخارجي مشكلة تهدد امنه واستقلاليته فضلا عن استقراره ونموه الاقتصادي .

أهمية البحث:

يكتسب الموضوع اهميته من الاثار التي تترتب على الديون الخارجية وانعكاساتها المختلفة على الاقتصاد العراقي لاسيما وان العراق يعاني من مديونية عالية امتدت لسنوات ماضية ولم يزل العراق يعاني منها في ظل عدم استقرار أسعار السلعة الرئيسية للتصدير(النفط) التي يعتمد عليها العراق في تمويل موازنته العامة وتسيير نشاطاته الاقتصادية المختلفة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ان العراق يعاني من عجز في الموازنة العامة نتيجة لاعتماده بشكل رئيسي على ايراداته المتأتية من القطاع النفطي فقط لتمويل ميزانيته العامة، وان حصول أي ازمة اقتصادية خارجية ، ستنعكس سلباً في الموازنة العامة ، ولتغطية هذا العجز يلجأ العراق الى الاقتراض الخارجي لتمويل ذلك العجز .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها (ان للدين الخارجي تأثيراً عكسياً على عجز الموازنة العامة) في العراق للمدة 2004_2022 .

أهدف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي :

- تحليل مؤشرات الدين الخارجي والعجز في الموازنة العامة للمدة (2004-2022)

– التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الدين الخارجي والعجز في الموازنة العامة، والوقوف على اهم الأسباب لتعزيز تلك العلاقة.

منهج البحث :

تم اعتماد المنهج الاستقرائي كأحد أساليب البحث العلمي من خلال تحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من المصادر المختلفة وما وفرته التقارير الاقتصادية من معلومات صبت في مصلحة البحث.

هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة التفصيلية بجوانب البحث، تناول البحث الاطار النظري للدين الخارجي وعجز الموازنة العامة والعلاقة فيما بينهما، وتناول ايضاً نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك، و تناول تحليل عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي وتناول ايضاً العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة، لتنتهي بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: الدين الخارجي وعجز الموازنة (إطار نظري)

تشير العديد من الدراسات الاقتصادية بان الدين الخارجي "هو اتفاق بين الحكومة او احدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية او حقيقية، مع الزام الطرف المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض"، **(المهايني،87:1999)** او هو عبارة عن المبالغ الأجنبية التي تم اقتراضها من الحكومات او المؤسسات المالية خلال مدة زمنية معينة وان هذه الأموال المقترضة تعود بفائدة معينة **(العبيدي،9:2021)** ، بينما يرى الباحثان بان الدين الخارجي ما هو الا مبلغ من المال واجب السداد خلال فترة زمنية معينة .

أنواع الديون الخارجية

1– حسب المدة الزمنية للسداد: **(العلي،155:2007)** ، وتقسم الى:

أ– قروض قصيرة الاجل: هي تلك القروض التي تدفع بعد مدة قصيرة أي تكون اقل السنة .

ب– قروض متوسطة الاجل: وهي تلك القروض التي تكون مدتها اكثر من سنة ولا تتجاوز مدتها العشر سنوات.

ج– قروض طويلة الاجل: هي القروض التي تكون مدة سدادها طويلة ويطلق عليها (بالدين المثبت)، والدين المثبت يعنى به تحديد اجل للوفاء به او يترك اجل الوفاء به للدولة وظروفها.

2– القروض المؤقتة والقروض المؤبدة **(الاعسر، 2016: 205–206)**:

أ– القروض المؤقتة: هي تلك القروض التي تلتزم الدولة بسدادها في وقت معين سواء اكان التسديد دفعة واحدة او على شكل دفعات.

ب- القروض المؤبدة: هي تلك القروض التي لا تحدد الدولة موعداً معيناً للوفاء بها، حيث تتمتع الدولة بقدر كبير من الحرية واختيار الوقت المناسب لسداد القرض .

3- الديون الخارجية حسب أنواعها(**الجباري،13:2009**) :

❖ **حسب طبيعتها:**

أ- القروض الخارجية العسكرية: هي تلك القروض التي توجه لأغراض عسكرية كما في حال الاستعداد او الدخول في الحرب وبالتالي هي قروض ليس لها أي عائد اقتصادي وذلك لأنها غير إنتاجية.

ب- القروض الخارجية الاستهلاكية: هي تلك القروض التي تستخدم لمواجهة ارتفاع الطلب الاستهلاكي في البلدان النامية وقد تكون قروضاً عينية او نقدية.

ج- القروض الخارجية لأغراض اقتصادية: وهي تلك القروض التي تستخدم لدعم التنمية في البلدان النامية.

❖ **من حيث الأعباء (الشريف،81:2010):**

أ- القروض السهلة: يقصد بها القروض التي تتمتع بأسعار فائدة منخفضة، وامتداد اجل السداد(30-40) عاماً، وانخفاض قيمة الأقساط وتوجد هنالك أنواع من هذه القروض يتم الوفاء بها عن طريق حصيلة الصادرات او بالسلع التي تنتجها المشروعات الممولة بالقروض ، ويكون السداد بخدمات معينة سياحية او خدمات النقل.

ب- القروض الصعبة: هي تلك القروض التي تتم وفقاً للشروط التجارية من ناحية سعر الفائدة واجل السداد وغالباً ما يتم تحديدها بالسعر العالمي السائد.

3 . عجز الموازنة العامة:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة من اهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم لا سيما النامية منها فهي لها تأثيرها المباشر على أداء النشاط الاقتصادي ، اما المعنى العلمي للعجز فهو "زيادة في النفقات العامة مقابل انخفاض في الإيرادات العامة وهو ما يدفع الحكومة الى البحث عن مصادر لتمويل العجز مثل الاقتراض الحكومي والتمويل بالعجز من البنك المركزي والتي تشكل بمجملها الدين العام في حالة عدم وجود ادخارات حكومية او موارد مالية أخرى"(**حسين،206:2015**) ، وهناك من عرفه من وجهه نظر اقتصادية واجتماعية بأنه" نقص الإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة بأشكالها المتعددة (نفقات جارية واستثمارية)،الامر الذي يدفع الدولة لتغطية هذا الفارق عن طريق القروض الداخلية او الخارجية بهدف انجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية" (**سالم،12:2011**) ويظهر الى جانب العجز في

الموازنة العامة مصطلح اخر وهو العجز النقدي والذي يقصد به" تأخر الحصول على الإيرادات العامة عن موعد صرف النفقات العامة في الموازنة العامة خلال مدة التنفيذ مما يؤدي الى نقص السيولة النقدية **(الكتبي،138:2008)** .

3-1: اشكال عجز الموازنة العامة:

الشكل (1) اشكال عجز الموازنة العامة

- **العجز الجاري:** وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الانفاق العام الجاري والايرادات العامة الجارية **(دردوري،60:2013)** كما انه يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض
- **عجز القوة وعجز الضعف:** يعد عجز القوة وعجز الضعف من الاشكال الجديدة لعجز الموازنة العامة، يمكن التعبير عن عجز القوة بأنه قيام الحكومة بدعم القطاعات الاقتصادية بالإعانات والمساعدات لتحقيق اهداف معينة**(علي، 19:2008)** ، بينما يتمثل عجز الضعف بضعف الإدارة الحكومية بتوفير مصادر كافية من الإيرادات العامة من ناحية ويرتبط بالأنفاق غير العقلاني او غير الرشيد للدولة من الناحية الأخرى.
- **العجز الهيكلي:** يحدث هذا النوع من العجز عندما تفوق النفقات العامة الإيرادات العامة بصفة مستمرة فيصبح عجزاً دائماً، ويعد هذا النوع من العجز اكثر خطورة لعمق جذوره في مالية الدولة **(سعد،22:2015)**، ويحدث العجز الهيكلي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل والناتج الفعلي يساوي الناتج الممكن.
- **العجز الدوري (المؤقت):** ويطلق على هذا النوع من العجز بالعجز (الموسمي) والذي يقع في موازنة الدولة خلال السنة المالية ، ويرجع ذلك الى التقلبات الاقتصادية الناتجة عن ظروف طارئة وغير متوقعة والتي تؤدي الى التفاوت الكمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة يمكن معالجته هذا النوع من العجز خلال مدة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة **(الشايجي،86:2005)** .

ثانياً: العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة:

تكمن العلاقة بين الدين الخارجي والموازنة العامة للدولة بالأوضاع المالية للموازنة (عجز، فائض، توازن)، اذ يرى بعض الاقتصاديين ان مشكلة الدين الخارجي يمكن ان ترد الى العجز المتنامي في الموازنة العامة الذي اتبعته معظم الدول وكذلك السياسات النقدية والإقراضية التوسعية التي اتبعت لتمويل العجز،(**ناصر،2005:34**)، وبينما أسهمت العناصر الأخرى الى جانب عدم الاتساق في السياسات الاقتصادية ومنها العامل الأساسي الخاص بمستوى الانفاق الحكومي والخاص الذي تجاوز الموارد الجارية والتي يمكن عدها ثابتة على المدى المتوسط ، ان استخدام القروض بوصفه أسلوب لتمويل العجز له انعكاساته الاقتصادية الناجمة عن الإقراض والتي تتباين من دولة نامية الى أخرى متقدمة ان ازمة الدين الخارجي في البلدان النامية لم تنتج عن أخطاء اقترفتها حكومات هذه البلدان، اذ ان المصارف لم تقدم قروضاً سخية، ولكن أساس المشكلة يكمن في الإنجاز غير للاقتصاد العالمي، (**العركوب،1997:73**)، فمن الواضح ان جزءاً كبير من الدين الخارجي قد استخدم لتمويل الانفاق الاستهلاكي المتزايد على السلع المستوردة الاستهلاكية او لكي يدفع مقابل صفقات السلاح (**Griffn 1987 21:**)

ان للدين الخارجي ارتباطا وثيقا بعجز الموازنة بسبب الارتفاع العام في الأسعار من خلال الية خلق النقود ، وتسمى العملية التي يتزايد فيها الدين الخارجي الى زيادة الكمية المعروضة للنقود بنقدية الدين (**حمادي،2006:96**)، ففي الدول المتقدمة التي توجد فيها أسواق مالية متطورة بدرجة كبيرة فان نقدية الدين لا تتم بطريقة تلقائية ذلك ان الدين الحكومي يباع الى القطاع الخاص مباشرة، وطالما ان هنالك أسواق مالية ذات كفاءة وقادرة على الاستدانة من الخارج لامتصاص الدين المتولد من الخزانة فان الدين الحكومي لا يحتاج الى تمويل من البنك المركزي ، لذا فان كلا من خلق النقود والمديونية يعد عملية منفصلة ولكن بالرغم من هذا الانفصال فان هناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها ان يؤدي الدين الخارجي الى زيادة الكمية المعروضة من النقود وهي القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي (**الفارس،1998:147**)، والتضارب الزمني للسياسات الحكومية ، ومن ثم الضغوط السياسية من اجل استقرار سعر الفائدة .

ان الدين الخارجي يشكل عرقلة أساسية للتنمية على مستوى التوازن الكلي وعلى مستوى النمو وهو ما قاد الى تأثير عميق في مستوى التوازن الاجتماعي وتتداخل هذه المستويات الثلاث فيما بينها لتشكل معاً سببا ونتيجة في الوقت نفسه، فالتوازنات الكلية تتأثر بظاهرة المديونية الخارجية انطلاقا من تأثير هذه الأخيرة في موازنة الدولة ، فالمديونية الخارجية هي بالأساس مديونية عامة سواء تم ابرامها مع الدولة ام مباشرة مع مؤسسة عامة بضمانة الدولة ، ومن هنا يكون سداد هذه المديونية من خلال الموازنة العامة ، مما يؤكد العلاقة المباشرة ما بين دور الدولة فاعل كلي والمديونية والموازنة العامة .

تفسير العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة: تعد حالة عجز الموازنة العامة هي اكثر الأوضاع المالية شيوعاً في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ومرد هذه الحالة هو الخلل في التعادل

او عدم التساوي التام بين الإيرادات العامة والنفقات، بمعنى اخر هو حالة تفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة ،**(عليوي،202:2009)** ومفهوم التفوق هذا يشير الى ثلاث مضامين او احتمالات وهي حالة ثبات مستويات الانفاق العام يقابلها تراجع في مستويات الإيرادات والثانية تطور في مستوى الانفاق لا يجاريه التطور الحاصل في الإيرادات العامة والثالثة تطور في الانفاق الحكومي مع ثبات مستويات الإيرادات. وعليه فأن شرط الموازنة العامة يمكن التعبير عنه وفقاً للمعادلة الاتية **(العركوب : مصدر سابق)**

$$G + (ID + FD) - TR - TAX - \Delta(ID + FD) - \Delta MB = 0 \dots\dots (1)$$

أي ان :

FD = الدين الداخلي ID = الإيرادات العامة TR = الانفاق الحكومي G = الدين الخارجي

Δ = التوسع في الإصدار MB = الإيرادات الضريبية TAX النقدي

ووفقاً للمعادلة (1) فان القيد يشير الى ان امام الحكومة خيارين: اما ان تزيد من ضرائبها او ان تقترض او تصدر نقوداً جديدة يتساوى بموجبها حجم المشتريات من السلع والخدمات فضلاً عن تلك النفقات المهمة لتسديد الفوائد على الدين والنفقات التحويلية الأخرى

وبإعادة صياغة المعادلة (1) يتكون الشكل الاتي:

$$\Delta MB + \Delta(ID + FD) = G + ID + FD + TR - TAX \dots\dots (2)$$

بينما توضح المعادلة (2) بأن التوسع في الإصدار النقدي وديون الحكومة (المحلية والخارجية) يساويان بالضرورة الفرق بين اجمالي الانفاق الحكومي والايرادات الضريبية. ويظهر عجز الموازنة العامة عندما يكون:

$$Def = G + Deb.s - TAX \dots\dots (3)$$

أي ان :.

Def= عجز الموازنة العامة.

D= اجمالي النفقات العامة .

$Deb.s$ = خدمة الدين الخارجي.

TAX = الضرائب.

بافتراض ان عجز الموازنة ستتم معالجته بواسطة اللجوء الى الديون الخارجية لذلك فان العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي تكون بالشكل الاتي:

$$Def = \Delta FD = FDt - FDt - 1 \dots\dots (4)$$

وهذا يعني ان الفرق بين مستوى الديون الأجنبية في المدة(t)والمدة(t−1) تساوي بالضبط حجم العجز في الموازنة العامة وبمعلومة ان عجز الموازنة العامة يساوي تماماً قيمة الدين سواء كان محلياً او خارجياً ففي حال تعادل كلاً من النفقات والايرادات اذ ان المعروف ان الموازنة المتوازنة تشتمل على ان النفقات = الإيرادات وهذ يعني:

$$G + Deb.s = TAX + (ID + FD) + \Delta MB \dots\dots (5)$$

بمعنى آخر ان النفقات مضافاً اليها خدمة الدين الخارجي تساوي الضرائب مضافاً اليها الديون المحلية والخارجية فضلاً عن التوسع في الإصدار النقدي الجديد.

ثالثاً: تحليل نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي

يعرف مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأنه مقياس لمدى استدانة دولة ما من الخارج، حيث يُستخدم هذا المؤشر لتقييم قدرة الدولة على سداد مديونيتها الخارجية، فضلاً عن مدى استقرار اقتصاد الدولة.

ويتم قياس هذا المؤشر وبالاستناد إلى النسبة التي وضعتها العديد من الدراسات الاقتصادية لقياس نسبة الدين إلى (GDP) وهي (60%) وهي تعكس ما يسمى (بالاستدامة المالية)❁، ولكن يختلف المستوى المقبول من المديونية الخارجية من دولة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر. وبشكل عام، يُنظر إلى نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تزيد عن (60%) على أنها نسبة مرتفعة (**البنك الدولي، 2023: 12**). ويمكن من خلال الجدول (1) تحليل نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004−2022. إذ يوضح الجدول(1) بأن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي اذ انخفضت بشكل كبير جدا من (243.5%) في عام 2004 إلى (7.5%) في العام 2022 (باستثناء بعض الأعوام)، وهذا يعود إلى الانخفاض التدريجي في المديونية الخارجية من جهة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات أيضاً وبالتالي زيادة الإيرادات العامة لا سيما النفطية بالرغم من زيادة النفقات العامة، فضلاً عن إعادة جدولة الديون الخارجية بعد العام 2005 وشطب 80% من هذه المديونية من خلال سلسلة مفاوضات حصلت مع اتفاقية نادي باريس وغيرها، كما يشير

الجدول (1): نسبة الدين الخارجي الى(GDP) للمدة (2004−2022) (مليون دينار)

السنوات	المديونية الخارجية (مليون دينار)	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الإجمالي (GDB)	معدل النمو السنوي%	نسبة 1/3
	1	2	3	4	5
2004	129630480	....	53235358.7		243.5
2005	105066720	-18.9	73533598.6	38.1	142.8
2006	81418012	-22.5	95587954.8	29.9	85.1
2007	60654063	-25.5	111455813.4	16.6	54.4
2008	52097744	-14.1	157026061.6	40.8	33.1
2009	19733220	-62.1	130643200.4	-16.8	15.1
2010	49264020	149.6	162064565.5	24	30.3
2011	52836030	7.2	217327107.4	34	24.3
2012	51087124	-3.3	254225490.7	16.9	20
2013	49908298	-2.3	273587529.2	7.6	18.2
2014	49494368	-0.8	266332655.1	-2.6	18.5
2015	48174774	-2.6	194680971.8	-26.9	24.7
2016	46538886	-3.3	196924141.7	1.1	23.6
2017	46197312	-0.7	225722375.5	14.6	20.4
2018	45187860	-2.1	268918874.0	19.1	16.8
2019	43414860	-3.9	276157867.6	2.6	15.7
2020	46762744	7.7	219768798.4	-20.4	21.2
2021	42050000	-10	301439533.9	37.1	13.9
2022	29000000	-31	383063415.2	27	7.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للسنوات (2004-2022).

انخفاض نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسن في قدرة العراق على سداد ديونه الخارجية لأنه النسب كانت اقل من النسبة المحددة 60%. إذ يوضح الجدول(1) بأن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي اذ انخفضت بشكل كبير جدا من (243.5%) في عام 2004 إلى (7.5%) في العام 2022 (باستثناء بعض الأعوام)، وهذا يعود إلى الانخفاض التدريجي في المديونية الخارجية من جهة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات أيضاً وبالتالي زيادة الإيرادات العامة لا سيما النفطية بالرغم من زيادة النفقات العامة، فضلاً عن إعادة جدولة الديون الخارجية بعد العام 2005 وشطب 80% من هذه المديونية من خلال سلسلة مفاوضات حصلت مع اتفاقية نادي باريس وغيرها، كما يشير انخفاض نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسن في قدرة العراق على سداد ديونه الخارجية لأنه النسب كانت اقل من النسبة المحددة 60%.

ففي عامي 2004 و2005 كانت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بشكل كبير جدا إذ بلغت (243.5%) و(142.8%) على التوالي، وذلك بسبب الحرب التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وزيادة النفقات العامة وخاصة العسكرية منها فضلا عن تذبذب الايرادات العامة ومن ثم الفساد المالي والاداري المستشري في البلد .

أما بعد ذلك فقد استمرت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض من (85.1%) في العام 2006 إلى (15.1%) في عام 2009، نتيجة استمرار زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض المديونية الخارجية.

وأما فيما يخص عام 2010، فقد زادت فيه نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (30.3%)، وذلك بسبب زيادة المديونية الخارجية بالرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تقلبات أسعار النفط وزيادة النفقات العامة.

أما في الأعوام من(2011– 2014) فقد انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (24.3%) إلى (18.5%) على التوالي، وذلك بسبب الدين الخارجي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية رغم زيادة النفقات العامة.

وفي العام 2015 فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي إلى (23.7%)، بسبب أحداث فترة داعش التي تعرض لها العراق اي نتيجة الوضع الأمني غير المستقر في بعض المحافظات وهبوط أسعار النفط مما تسبب ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه بالرغم تراجع المديونية الخارجية. وبعد ذلك استمر الانخفاض التدريجي في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن وصلت إلى (15.7%)، نتيجة التحسن في أسعار النفط العالمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الدين الخارجي

أما في العام 2020 فقد عادت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع مرة أخرى إلى (21.2%)، وذلك بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق المتمثلة بهبوط أسعار النفط وازمة كورونا، مما أدى ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المديونية الخارجية.

وأما بعد ذلك فقد وصلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي إلى (7.5%) في عام 2022، بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الايرادات العامة وزيادة صادرات النفط والتحسن في أسعار النفط العالمية، فضلاً عن تعافي العالم من أزمة كورنا، إلى جانب انخفاض المديونية الخارجية مما هو واضح من خلال الجدول (2).

واستنادا إلى ما تقدم، يمكن توضيح نسبة المديونية الخارجية الى(GDP)بالشكل البياني (2) للمدة (2004–2022).

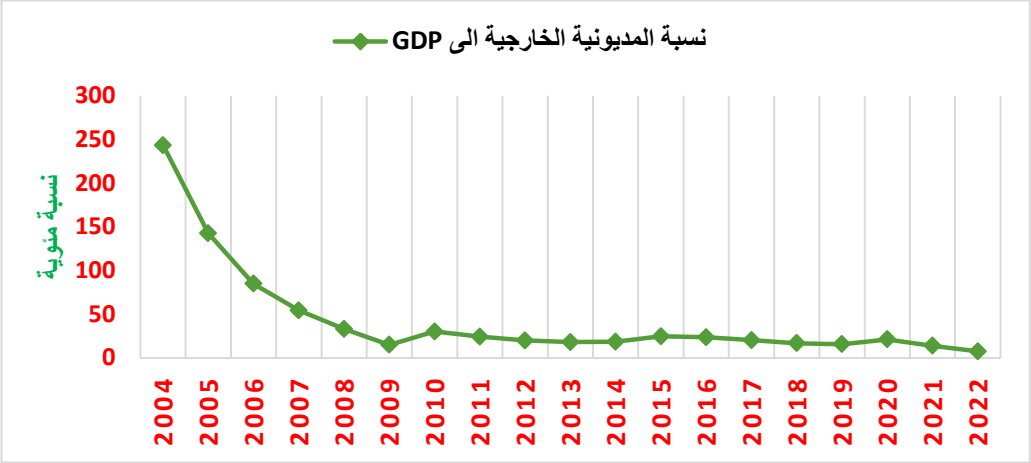

الشكل (2) نسبة الدين الخارجي الى(GDP) للمدة 2004-2022

يوضح الشكل(2)الانخفاض التدريجي في نسبه المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مده البحث، وهذا يشير الى التحسن في جانب المديونية الخارجية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع اسعار النفط ومن ثم زيادة صادرات النفطية وبالتالي زيادة الايرادات العامة، وهذا الانخفاض في مؤشر نسبة المديونية الخارجية الى(GDP)عكس ما يسمى بالاستدامة المالية اي قدره الاقتصاد العراقي على سداد ديونه، وهذه النسب هي اقل من(60%) التي حددتها العديد من الدراسات الاقتصادية.

رابعاً: تحليل نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مدى قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها من خلال إيراداتها. وتشير نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يلي:

- مدى كفاءة الحكومة في إدارة ماليتها.
- مدى استقرار الاقتصاد.
- مدى قدرة الحكومة على الاقتراض.

فكلما ارتفعت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع عبء الدين العام على الحكومة، وزاد احتمال حدوث التضخم، وانخفضت ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

جدول (2) نسبة عجز الموازنة العامة الى GDP للمدة(2004-2022)

السنوات	الموازنة العامة (عجز/فائض)	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي%	نسبة 1/3
	1	2	3	4	5
2004	871358.7	....	53235358.7	….	1.6
2005	14060564.9	1513.6	73533598.6	38.1	19.1
2006	10248865.7	-27.1	95587954.8	29.9	10.7
2007	15933617.8	55.4	111455813.4	16.6	14.2
2008	21237666.3	33.2	157026061.6	40.8	13.5
2009	-346195	-101.6	130643200.4	-16.8	-0.2
2010	44022	-112.7	162064565.5	24	0.02
2011	30049723	68160.6	217327107.4	34	13.8
2012	14326828	-52.3	254225490.7	16.9	5.6
2013	-5467481	-138.1	273587529.2	7.6	-1.9
2014	-6638276	21.4	266332655.1	-2.6	-2.4
2015	-10267266	54.6	194680971.8	26.9	-5.2
2016	-19161733	86.6	196924141.7	1.1	-9.7
2017	1932057	-110	225722375.5	14.6	0.8
2018	25696645	1230	268918874.0	19.1	9.5
2019	-4156528	-116.1	276157867.6	2.6	-1.5
2020	-12882754	209.9	219768798.4	-2.4	-5.8
2021	6231805	-148.3	301439533.9	37.1	2
2022	44737855	617.8	383063415.2	27	11.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، نشرات احصائية الأعوام (2018-2022):

ولكن لابد من الإشارة، اذ يوجد بعض الاستثناءات التي قد يكون فيها عجز الموازنة العامة الى الناتج الإجمالي مرتفعًا دون أن يكون ذلك علامة على وجود مشكلة. فعلى سبيل المثال، قد يكون عجز الموازنة مرتفعًا خلال فترات الركود الاقتصادي عندما تنخفض إيرادات الحكومة، وفي هذه الحالة، قد يكون من الضروري للحكومة أن تنفق المزيد من الأموال لتحفيز الاقتصاد، حتى لو أدى ذلك إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة.

وبشكل عام، يُنظر إلى عجز الموازنة الذي يقل عن(3%)من الناتج المحلي الإجمالي على أنه "معقول" من قبل العديد من الخبراء الاقتصاديين. ومع ذلك، يمكن أن تكون النسب أعلى أو أقل من ذلك مقبولة اعتمادًا على عوامل عديدة مثل (مستوى النمو الاقتصادي، وهيكل الاقتصاد، ومستوى الدين العام، أو اسباب سياسية... الخ).

وبالاستناد إلى سبق، ماذا لوكان هنالك فائض في الموازنة العامة؟

إذا كان هنالك فائض في الموازنة العامة، فإن مؤشر نسبة هذا الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي يقيس مدى كفاءة الحكومة في إدارة أموالها، فإذا كانت نسبة فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إيجابية (قيمة موجبة)، فهذا يعني أن الحكومة تجني إيرادات أكثر مما تنفق، في حين إذا كانت نسبة فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي سلبية (قيمة سالبة)، فهذا يعني أن الحكومة تنفق أكثر مما تجني الإيرادات (القحطاني، 2014: 246-247)

ولذلك يمكن القول بشكل عام، بأن نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تُعد مؤشراً مهماً لصحة الاقتصاد.

ويوضح الجدول(2)بأن نسبه العجز او الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت (1.6%)في عام 2004 وهي قيمه موجبه او قيمه ايجابيه وهذا يدل على ان هنالك فائض في الموازنة العامة في

العام نفسه وهذا يعود سببه الى فك العقوبات الاقتصادية التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي فضلا عن ارتفاع اسعار النفط مما ادى الى حدوث زيادة الايرادات العامة بالرغم من زيادة النفقات العامة ومن ثم حصول فائض في هذا العام.

أما في عام 2005، فقد نلاحظ بان نسبه العجز او الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت الى(19.1%)وهذا يعود الى وجود فائض في الموازنة العامة للدولة في العام نفسه حيث سجلت الموازنة العامة اعلى فائض في هذا العام وذلك بمعدل نمو سنوي موجب اذ بلغ(1513.6%)، وذلك نتيجة زيادة الايرادات النفطية الناجمة من خلال زيادة الصادرات النفط وارتفاع اسعارها ومن ثم حدوث فائض في الموازنة العامة بالرغم من ذلك فان الناتج المحلي الاجمالي قد شهد نمو مرتفعا ايضا في العام ذاته.

أما بعد ذلك نلاحظ بان نسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد اخذت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في الأعوام(2006 و2007 و2008)اذ بلغت هذه النسبة(13.5%)في عام 2008 وذلك بسبب التقلبات الحاصلة في الايرادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة ومن ثم زيادة النفقات العامة ايضا ولكن بالرغم من ذلك فهي نسب ذات قيم موجبه اي ان الموازنة العامة فيها فائض وليس عجز.

وفي عام 2009، فقد نلاحظ بان نسبه عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت بقيمة سالبه اذ بلغت(0.2-%)، وهذا يشير بان الموازنة العامة فيها عجز في هذا العام وكذلك انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ايضا وهذا يعود الى أثر تداعيات الازمه المالية العالمية التي كانت حاصله في العام 2008. واما في الاعوام 2010 و2011 و2012 اذ نلاحظ بان نسبه العجز او الفاظ في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ذات قيم موجبه اذ بلغت 5.6% في عام 2012 وهذا يعود الى ارتفاع الايرادات النفطية ومن ثم حدود الزيادة في المجمل الايرادات العامة بالرغم من زيادة النفقات العامة.

اما فيما يخص الأعوام(2013 و2014 و2015 و2016)اذ نلاحظ من خلال الجدول (2)بان نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد حققت قيم سالبه اذ بلغت(1.9-% و2.4-% و5.2-% و9.7%)على التوالي، وهذا بالتأكيد يعود الى هبوط اسعار النفط ومن ثم انخفاض الايرادات النفطية الى تراجع الايرادات العامة وبالمقابل زيادة النفقات العامة وخاصه على النفقات العسكرية وكذلك شهدت هذه الاعوام فتره الحرب الأخيرة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي.

واما فيما يخص عامي 2017 و2018 فقد حققت نسبه العجز او الفاظ في الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي قيم موجبه اذ بلغت(9.5 %)في عام 2018، وهذا يرجع الى تعافي اسعار النفط ومن ثم زيادة الايرادات النفطية بالإضافة الى انتهاء فتره الحرب التي تعرض لها البلد.

أما فيما يخص عامي 2019 و2020 فقد حققت نسبة مساهمة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي لإجمال لقيم سالبه اذ بلغت 5.8-%، وهذا يعود الى بداية دخول ازمه كورونا وتراجع اسعار النفط في نهاية العام 2019 فضلا عن ذلك ادى ذلك الى انخفاض الايرادات العامة ومن ثم زيادة النفقات العامة.

واما بعد ذلك فقد حققت الموازنة العامة فائضا في عامي 2021 و2022 لينعكس هذا الفائض على حدوث قيم موجبة في نسبة مساهمة الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ(11.6 %) في عام 2022 وهذا يعود الى تعافي الاقتصاد العالمي من ازمه كورونا فضلا عن عودة اسعار النفط الى الارتفاع وبالتالي زيادة الايرادات النفطية.

واستنادا إلى ما تقدم، يمكن توضيح نسبة عجز الموازنة العامة الى (GDB) بالشكل البياني (3) للمدة (2004-2022).

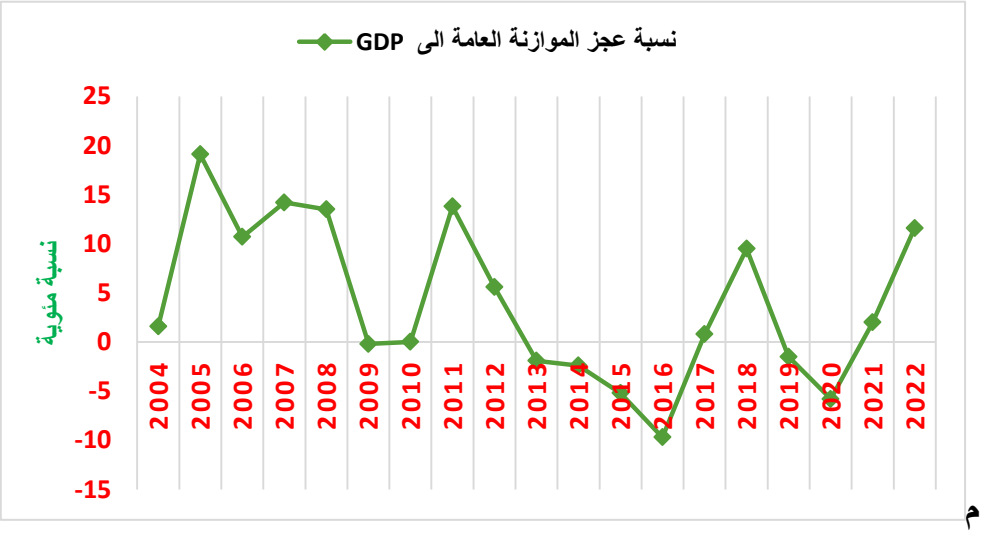

الشكل (3) نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الشكل (3)التذبذب الحاصل في مسار نسبه العجز او الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وهذا بالتأكيد يعود الى التقلبات الحاصلة

في اسعار النفط ومن ثم انعكاسها على الايرادات العامة والتي كانت تشكل أكثر من(90%)منها هي ايرادات نفطية والباقي يعود الى الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى.

خامساً: تحليل العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة

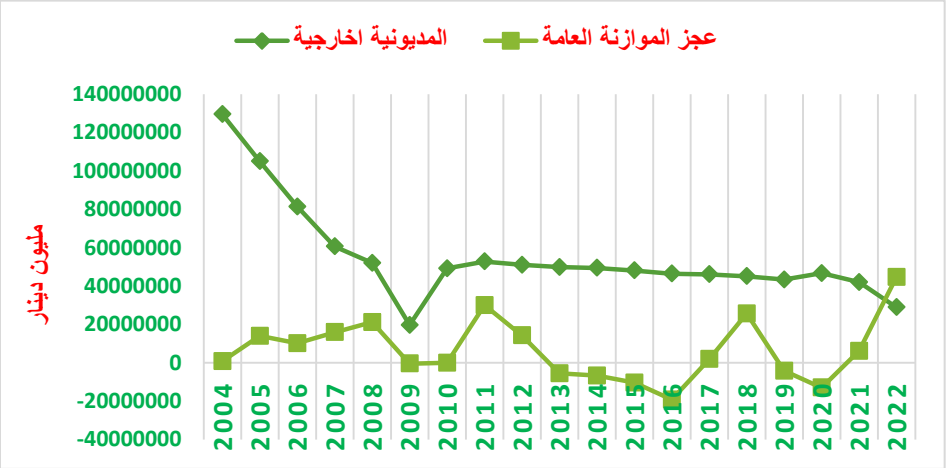

الشكل(4)العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة للمدة (2004-2022)

يوضح الشكل (4) بأن مسار الدين الخارجي أخذ بالانخفاض حتى عام 2009، ولكنه ارتفع في عام 2010 لتأخذ بعد ذلك استقراره وصولاً الى عام 2021 ثم انخفض في نهاية عام 2022، وبالمقابل نلاحظ التذبذب الحاصل في مسار عجز الموازنة العامة أيضاً، ورغم ذلك نلاحظ وجود العجوزات الحاصلة بعد عام 2013 إلى 2016 وحتى عام 2020، وهذا يعود إلى الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من حروب وزعزعة الاستقرار الأمني للبلد وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية كل ذلك كانت نتائجه حصول عجز في موازنة العراق السنوية.

الاستنتاجات

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات هي :

1. يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة تنامي الدين الخارجي بصورة عامة، وقد ظهر ذلك جلياً بعد عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي نتج عنها انخفاض إيرادات الموازنة الاتحادية.
2. ان ارتفاع نسبة المديونية الخارجية يعني توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لسد خدمة الدين الخارجي، مما يؤثر بشكل سلبي على سير عملية التنمية الاقتصادية وتنفيذ البرامج الاستثمارية المعدة لهذا الغرض .

3. ان اللجوء الى الدين الخارجي كوسلية لتمويل عجز الموازنة، هذا من شانه يؤدي الى خلق أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة نتيجة لزيادة أعباء خدمة الدين، فضلاً عن تنامي عجز الموازنة نتيجة لزيادة الانفاق العام.
4. اتبعت الحكومة العراقية سياسة مالية توسعية خلال مدة البحث نتيجة دخول العراق لعدد من الحروب منها حرب الخليج وفرض العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي الذي نتج عنه زيادة في الانفاق العام بشكل اكبر من زيادة الإيرادات العامة التي كان يحصل عليها .

التوصيات

1. توجيه الدين الخارجي للمشاريع الاستثمارية المنتجة وذلك من خلال اتباع المعايير التي تحدد ما يخصص لملاقاة الأثر المستقبلي للدين العام بصورة عامة والدين الخارجي بصورة خاصة.
2. اعداد دراسة جدوى اقتصادية قبل الشروع بأخذ أي قرض خارجي، اذ من الضروري الابتعاد عن هذه القروض قدر الإمكان لما لها من اثار سلبية على اقتصاد البلد وسيادته بسبب البنود والشروط المجحفة التي تمليها الدول او المنظمات الدولية الدائنة.
3. تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات النفطية والاهتمام بتطوير الإيرادات الأخرى ولا سيما الإيرادات الضريبية وذلك عن طريق اصلاح النظام الضريبي من خلال التشريعات والقوانين لكي تكون اكثر فاعلية وكفاءة لتمويل عجز الموازنة العامة.
4. ضرورة الاطلاع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي يكون اقتصادها قريباً من الاقتصاد العراقي .

المراجع والمصادر

1. المهايني، محمد خالد (1999)، "***سياسة إدارة الدين العام***" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد1،العدد، 2 ، دمشق .
2. العبيدي ، ياسر محمد مصطفى (2021) ، "**قياس وتحليل اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة للعراق للمدة (2005-2011)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت .
3. العلي ، عادل ، (2007) ،" **المالية العامة والقانون المالي والضريبي** " ، المكتبة العالمية للكتب الجامعية، بيروت ، لبنان .
4. الاعسر، خديجة ، (2016)، " **اقتصاديات المالية العامة** " ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة.

5. . الجباري ، محيي الدين اكبر ، (2009) ، " **مشكلة التمويل الدولي للبلدان النامية** " ، الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك .
6. حسين ، منى يونس ، (2015) ، " **الاقتصاد الكلي** " ، دار امجد للنشر والتوزيع .
7. سالم ، منال عبدالله ، (2011) ، " **العجز في الموازنة وآثارها** "، جامعة عدن ، كلية الإدارة والاقتصاد.
8. الكتبي ، بشير محمد ، (2008) ، " **المالية العامة المعاصرة** " ، بدون مطبعة ، بغداد .
9. دردوري ، لحسن ، (2013) ،"**عجز الموازنة العامة ومعالجته في الاقتصاد الوضعي** " ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، العدد (14) .
10. علي ، شيماء هاشم ، (2008) ، " **اثر عجز الموازنات الحكومية على سعر الصرف الأجنبي ، اليابان حالة دراسية للمدة (1990-2005)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
11. سعد، مروة محمد عباس ، (2015)،" **العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان (1992-2014)، نموذج قياسي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
12. الشايجي ، وليد خالد ، (2005) ، " **المدخل الى المالية العامة الإسلامية** " ، دار النفائس ، الأردن.
13. عليوي ، نجم عبد ، (2009) ، " ***دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق*** " ، مجلة الغاري للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (4) ، العدد (13) .
14. جمهورية العراق، وزارة المالية، **دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي**، للسنوات (2004-2019).
15. جمهورية العراق، **وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية**، قسم الموازنة الاستثمارية. البنك المركزي العراقي، **المديرية العامة للإحصاء والأبحاث**، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
16. صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات المالية العامة، 2023، ص 25.
17. العركوب، هاشم محمد، (1997)، " **الانعكاسات المالية للديون الخارجية . حالة دراسية لبلدان نامية مختارة للمدة (1990-2008)** ، قسم الدراسات الاقتصادية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل.